

قراءة في معاهدة أرضروم الأولى 1823 بين إيران والدولة العثمانية

Exploring The First Treaty Of Erzurum in 1823, Between Iran And The Ottoman Empire

كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل العراق	أ.د/ كريم مطر حمزة الزبيدي* kareemwww4@gmail.com
---	---

الإرسال: 2021 / 02 / 01 القبول: 2021 / 02 / 11 النشر: 2021 / 02 / 26

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بعض الجوانب المهمة من تاريخ العلاقات الإيرانية – العراقية أثناء العصر الحديث، من خلال تسليط الضوء على تدخل الحكومات الإيرانية المتعاقبة على السلطة في الشؤون الداخلية للعراق بما يعكس أهمية العراق الإستراتيجية على أكثر من صعيد، مع تقديم قراءة واضحة في معاهدة أرضروم الأولى بين إيران والدولة العثمانية.
الكلمات مفتاحية: معاهدة أرضروم، العراق، إيران، الدولة العثمانية.

Abstract:

This study addresses significant aspects of Iranian-Iraqi historical relations during the modern era. Accordingly, the armed interference of successive Iranian governments in Iraq's internal affairs is highlighted, reflecting Iraq's strategic importance on multiple levels, besides providing an accurate analysis of the First Treaty between Iran and the Ottoman State.

Keywords : Treaty Of Erzurum, Iraq, Iran, The Ottoman Empire.

* أ.د/ كريم مطر حمزة الزبيدي، kareemwww4@gmail.com

المقدمة

كل الحكومات المتعاقبة على إيران في العصر الحديث اتجهت أنظارها على العراق، وطمعت بخيراته، تدخلت سياسيا و عسكريا فيه، بدأ بالصفويين 1501- 1732م، وبعدها الإفشاريين 1737- 1760م، ومن ثم الزنديين 1750- 1795م، وأخيرا وليس آخرا القاجاريين 1795- 1925م. يبدو واضحا أن توجه هذه الحكومات نحو العراق جاء من قاعدة التوسع في كل الاتجاهات أولاً، وجزء من الصراع العثماني الإيراني ثانياً. يضاف إلى ذلك تهيأ المناخ الملائم للتدخل في شؤون العراق كضعف السيطرة العثمانية فيه، والصراع بين أطرافه على الحكم.

ومن الطبيعي أن يصبح العراق تحت السيطرة الإيرانية لسنوات طويلة في ظل الظروف المذكورة آنفاً، حتى تفكر الدولة العثمانية وتبعث جيشاً من اسطنبول لطرد غرماهم من العراق. وقد تكرر هذا المشهد لأكثر من مرة خلال القرون الأربعة التي تلت السيطرة العثمانية على بغداد عام 1534م.

إن الخاسر الوحيد من هذا الصراع على العراق هم أهل العراق وحدهم حيث تعم الفوضى وعدم الاستقرار، وانتشار الأمراض، والتخلف في كل نواحي الحياة.

وفي هذا البحث نحاول أن نسلط الضوء على صفحة من صفحات هذا الصراع بين القاجاريين والعثمانيين، في عهد فتح علي شاه في إيران 1797- 1834م، وفي عهد داوود باشا في العراق 1817- 1831م. ونركز بالدرجة الأساس على أسباب ونتائج معاهدة ارضروم الأولى عام 1823م.

البحث يتناول عدة نقاط، تناقش النقطة الأولى أسباب الصراع بين القاجاريين والعثمانيين وفي المدة 1821- 1823م، والدور الكردي في تأجيج الموقف بين الجانبين، إضافة إلى رغبة القاجاريين في تحقيق نصر على العثمانيين يعوضهم الخسارة القاسية التي تلقوها أمام روسيا في الحرب التي دارت بينهم في الأعوام 1804- 1813م. وتناولت النقطة الثانية تطورات الحرب بين الجانبين في العراق، إذ أن هناك جبهة أخرى للحرب في ولاية ارضروم الحدودية مع إيران وهي خارج موضوعنا.

وسلط الضوء في النقطة الثالثة على معاهدة ارضروم وأبرز موادها مع تحليلها، أما النقطة الرابعة فركزت على أبرز النتائج التي توصلت لها المعاهدة ومدى نجاحها أم عدمها على أرض الواقع.

ورغم أن المصادر المستخدمة غير كافية، لكن الخطوط العامة للموضوع واضحة، نرجو أن تكون هذه الصفحات ذا قيمة لمكتبتنا التاريخية خدمة للحقيقة العلمية.

أولاً: أسباب الصراع بين القاجاريين والعثمانيين:

1- مدخل عام:

كان فتح علي شاه⁽¹⁾ يرمى العراق بعيون مستطلعة نحو النجف وكربلاء ، وهو معروف أكثر من سلفه للاستفادة من أسباب الحرب الكامنة التي تتولد كل سنة في كردستان فكانت الأعصاب تزداد توتراً في العراق كلما كان الناس يسمعون بعظمة البلاط الإيراني واستقبال الدبلوماسيين الأوروبيين فيه. وأكتسب الاعتداء الوهابي على العراق عام 1802م أهمية كبيرة في طهران واسطنبول على حد سواء⁽²⁾. وقد رددت إيران بإجمعها صدى نهب كربلاء وضريح الإمام الحسين بن علي رضي الله عنه . ولم يك تأثير هذا الاعتداء الديني أشد في غير إيران ، كما لم تكن فرصة أخرى للتدخل في شؤون العراق سانحة مثل هذه الفرصة⁽³⁾ .

العراق غاية من غايات الفرس في العصر الحديث مثلما كان في العصور الوسطى والقديمية ، فمنذ أن انتزعت جيوش السلطان سليمان القانوني⁽⁴⁾ العراق من الصفويين ، كان العثمانيون والإيرانيون – على السواء – يقرعون السيف بالسيف أو المؤامرة بالمؤامرة فكانت الحروب عديدة ونتائجها في كثير من الأحيان لا تداني تكاليفها ، فإيران تقذف بالجيش أثر الجيش والدولة العثمانية تحض ولائها على الدفاع وتشحن المدن بالحاميات وتدفعها إلى اجتياح الأراضي الإيرانية إذا شمت ربح ضعف في حكامها أو قواتها الدفاعية، فكان أن اجتاحت حسن باشا والي بغداد 1704-1723م مقاطعات إيران الغربية فلقب بفاتح همدان وارتفع بذلك إلى مصاف العظماء في تاريخ العراق . ومن بعده نال ابنه احمد 1723-1747 شهرة مدوية لمواقف البطولة التي وقفها خلال استماتته في مقاتلة نادر شاه⁽⁵⁾ الإفشاري⁽⁶⁾ .

منطقة كردستان المحك الرئيسي بين العراق وإيران ، فكثير من الحروب التي دارت بين الجانبين كان للأكراد دور مهم فيها... هذه المنطقة كانت عبئاً ثقيلاً على كاهل بغداد وموقف إيران كان مشجعاً ومعاضداً للحركات الكردية وجيوشها تتردد وفي حركة دائمة هناك وعندما تشتد الحالة وتتأزم الأمور تندفع قوات باشا بغداد لتأديب الأكراد الذين كانوا يسمحون للجيوش الإيرانية باحتلال أجزاء من الدولة العثمانية وموقف الأكراد هذا لا يتنافى مع مذهبهم السني القوي ، فان الأمراء الأكراد يقبلون المساعدات الإيرانية لغرض سياسي معين لوقت معين ، حتى إذا ما تحققت للأمير رغبته في التخلص من الضغط العثماني انقلب على حلفائه الإيرانيين ليطردهم من البلاد⁽⁷⁾.

أغرت إيران كل حاكم يعلن الثورة على حكومة بغداد ، وأمدته بالمال والأسلحة والقوات أيضاً، لكي يتمكن من العودة إلى حكم المنطقة وتكون لها اليد الطولى عليه ، فهي والحالة هذه تريد التأثير على العراق وتخلق له المشاكل التي تشغله ، ولم تكف بتقديم المساعدات لهم بل تتجاوز

ذلك إلى التدخل في المنطقة الكردية وكأنها جزء من ممتلكاتها وأراضيها، وتطلب من باشا بغداد تعيين الأمير الذي ترتضيه⁽⁸⁾.

وفي عهد عبد الله باشا 1810-1813 كان الشاه فتح علي اشد رغبة من ابنه محمد علي ميرزا⁽⁹⁾ في السيطرة على بغداد، وكان البابانيون الأكراد مفتاح دخول الجيش الإيراني للعراق. ففي معركة كفري عام 1812 ألتقى جيش المماليك بقيادة عبدالله باشا بجيش عبد الرحمن الباباني ومن وراءه إيران وقد خسر جيش المماليك أول الأمر أمام البابانيين، ولكن ظهرت براعة الدفتردار داوود أفندي⁽¹⁰⁾ الذي صارعها مثلاً للمماليك فتحصن مع فريق من جيشه في الخنادق واصلى الجيش الباباني بنيران الرصاص فخسر عبد الرحمن باشا خسارة عظيمة، واضطر بعد ذلك أن يترك مع عشرين فارساً من خواص أتباعه جيشه المنكود الحظ ويهرب إلى إيران⁽¹¹⁾.

أخذ محمد علي ميرزا حاكم كرمنشاه يتوسط لعبد الرحمن باشا لدى والي بغداد وأرسل له كتاباً يرجوه فيه أن يعفو عنه، ولكن والي أعاد الرسول مع الاعتذار بعدم إمكان النظر في أمر العفو عن عبد الرحمن باشا. ولما رأى الميرزا أن وساطته لم تؤخذ بنظر القبول قرر الهجوم على بغداد، وفعلاً تحركت قواته من كرمنشاه بقيادته وأخذت تتغلغل وتواصل تقدمها حتى بلغت بلدة السعدية وراحت توالي الاعتداءات على القرى سلباً ونهباً، الأمر الذي حمل عبد الرحمن باشا والي بغداد على الاستعداد للدفاع، ولكن بقاء سعيد بك - أحد أبناء سليمان باشا الكبير - خارج بغداد ملتحجاً إلى شيخ عشائر المنتفك قد اشغل فكره خوفاً من أن يثب عليه أثناء غيابه من بغداد، وحمله على مصالحة الإيرانيين والعفو عن عبد الرحمن باشا، وأصدر أمره بعزل خالد باشا وسليمان باشا وعاد السليمانية وكويسنجق وحرير إلى عبد الرحمن باشا كسابق عهده. ودفع مبلغاً من المال للميرزا ترضية له، وبذلك أشتري رضى الإيرانيين، وعندئذ انسحبوا إلى بلادهم⁽¹²⁾.

وفي عهد سعيد باشا 1813 - 1817 م بحث محمد علي ميرزا بصورة جدية أمر استيلاء إيران على العراق بأجمعه، ومن المحتمل أن الميرزا أمسك عن ذلك صرحاً على امتناع أبيه من تعكير صفو السلم، وإنقياداً لضغط الدبلوماسيين الأجانب في طهران، وطمعاً بالمبالغ الجسيمة التي كان يرسل بها إلى كرمنشاه لإسكاته، إلا أن كل واحد من هذه الموانع لم يبق طويلاً، لأن الأسرة البابانية فتحت الباب على مصراعيه من جديد للأمير الإيراني⁽¹³⁾.

2- التنافس بين الأمراء الأكراد.

في مطلع عام 1717 تولى داوود ولاية بغداد، وأراد أن يضع حد للتدخلات الإيرانية متبعاً سياسة الحزم والشدة وعدم التردد في تنفيذ ما يريده ولو بالقوة لا سيما بعد ما سلح قواته بمعدات حربية حديثة واستعان بالضباط الفرنسيين لتدريب قواته⁽¹⁴⁾ وقد عزم أولاً على إرسال المهر دار عناية الله أغا إلى السليمانية لكي يبدي النصيحة إلى محمود الباباني⁽¹⁵⁾، ويحول دون

ميله إلى الإيرانيين، لكن محمود قد حزم أمره وظل على تمرده وإصراره . ولما عاد المهر دار وأطلع داوود على الوضع بصورة مفصلة، أصدر هذا أمرا بعزل محمود عن كوي وحير، ثم جهز عليه حملة تأديبية وذلك عام 1818 م عهد بقيادتها إلى عناية الله نفسه (16) .

ويبدو واضحا أن محمد علي ميرزا استغل استنجد محمود باشا به ، فوجه ثلاثة جيوش يستهدف بها احتلال بغداد ، الأول من جهة السليمانية بقيادة محمد علي أغا البياتي ، والثاني من جهة مندلي بقيادة حسن خان الفيلي ، والثالث من جهة بدرية بقيادة كلهر علي خان (17) .

وإزاء هذا الموقف بعث داوود في الحال إلى الكهية لصد الغازين في مندلي وغيرها فصدهم ، كما بعث لمقاتلة معظم الجيش عبد الله باشا ، عم محمود ، فوصل إلى كركوك ووجد جميع الأودية الشرقية قد أصبحت في حوزة الإيرانيين ، إلا أن القتال الجدي العنيف قد اجل من جديد ، لأن الميرزا طلب إعادة محمود لمنصبه فاضطر داوود إلى الموافقة بعد تأخر وصول النجدة من اسطنبول وإزاء ذلك رجعت القوات الإيرانية إلى بلادها (18) .

لأشك إن حكومة إيران كانت ترغب في استمرار نفوذها على منطقة شهرزور، وقد كان الأمراء اليابانيون آلات لتحقيق هذه الغاية. إن تهديدات محمد علي ميرزا وتخويفاته أدت في تلك الآونة إلى أن تغص كرمنشاه باللاجئين الكرد، ثم لم يمض وقت طويل حتى اخترق الميرزا بجيش كبير الحدود العثمانية (19) .

كان محمود باشا قد قطع كل علاقة بإيران ، وقد أنعمت عليه حكومة بغداد بما يرفع من منزلته وقدره . أما بقية أشرف بابان الذين كان كل واحد منهم ينتظر ويأمل ويتربص دوره في تولي متصرفية السليمانية من أمثال سليمان باشا بن إبراهيم باشا ومحمد باشا بن خالد باشا وعبد الله باشا بن عبد الرحمن باشا ، فإنهم قد انقطعت آمالهم وخابت مساعيهم بسبب تثبيت محمود باشا في مركزه وتقويته من جانب الحكومة المركزية ، ولذلك وبإغراء من الإيرانيين التجأ هؤلاء إلى حاكم كرمنشاه محمد علي ميرزا وقد اتخذهم آلة لإشعال نار الخصومة وإثارة الفتن والاضطرابات على الحدود ليمهد السبيل لإضعاف العراق . ولكي يفتح باب الخصومات أوعز إلى عبد الله باشا ومحمد باشا بالهجوم على خانقين بمن معها من إتباع ، ففعلا ونهبوا البلدة المذكورة (20) .

كانت العقوبات الكبرى التي تعكر صفو السلم بين العراق وإيران هي :

- تدخل إيران ومطالبتها بأن يكون لها الرأي الأهم في تعيين حكام السليمانية
- فرض مبالغ سنوية كأتاوة تدفعها منطقة السليمانية لإيران .
- مشكلة القبائل الرحل المتنقلة بين الأراضي الإيرانية والعثمانية، ومسألة عائدية هذه القبائل لأي دولة من هاتين الدولتين .

- مسألة شكوى إيران المستمرة من المعاملة السيئة لزوار العتبات المقدسة من الإيرانيين .
- مشكلة قبول إيران والدولة العثمانية للاجئين السياسيين وتوفير الحماية لهم ونظرا لتعقد تلك المشكلات، كانت المفاوضات غالبا ماتنتهي دون الوصول الى الهدف المنشود، فتظل بذرة النزاع ثابتة⁽²¹⁾.

في الوقت الذي كانت فيه العلاقات متوترة بين بغداد وكرمنشاه، فإنها قد توترت أيضاً بين اسطنبول وولي العهد الإيراني عباس ميرزا⁽²²⁾ بسبب قبيلتين رحالتين تدعي إيران برعويتها لها، إذا كانتا قد انتقلتا إلى الأراضي العثمانية ، وأقامتا هناك بموافقة والي أرضروم، الأمر الذي جعل عباس ميرزا يحتج على ذلك طالبا إعادتهما على أساس إنهما خاضعتان لحكمه، وقد اتخذ من هذه ذريعة لشن حرب على الدولة العثمانية وشجعه على ذلك السفير الروسي في طهران مازاروفتش الذي كان يرمي من تحريضه هذا ضرب الدولتين احدهما بالأخرى وإضعافهما وكلتا الدولتين كانت روسيا تعتبرهما من أعدائهما⁽²³⁾.

وقد بلغ حب التوسع والاستيلاء لدى ولي عهد إيران وحاكم كرمينشاه ذروته بحيث تجاهلا أي شرط أو اتفاق بين الدولتين، فقد أخذا يتشبهان بأوهى الأسباب للتعرض بحدود الدولة العثمانية، وكان التجاء الأمراء البابانيين إليهم من أهم الأسباب للتدخل العسكري بالإضافة إلى حجة الإدعاء بتعرض الزوار الإيرانيين إلى الأذى عند مرورهم لزيارة العتبات المقدسة⁽²⁴⁾

3- الدور الروسي في إشعال الحرب:

كانت إيران متحفزة لتلهم العراق ، وتحول هذا التحفز إلى رغبة جامحة أثارتها السياسة الروسية التي بدأت تنفذ سياسة مرسومة في الشرق الأدنى ، وقد تلقت إيران منذ وقت وجيز صفة معاهدة كلستان⁽²⁵⁾ المهينة حتى أصبحت كتابعة لسانب طرسبورج ، وهذا هو العامل الجديد الذي ظهر في المشكلة العراقية الإيرانية وهو النشاط الروسي في إيران لإثارتها ضد الدولة العثمانية⁽²⁶⁾

إن الهزائم المتكررة أمام روسيا القيصرية وما تبعها من خسائر إقليمية وبشرية ومادية دفع ملوك الأسرة القاجارية إلى محاولة تعويضها بالتوسع باتجاه الدولة العثمانية، وشجعت روسيا القيصرية هذا التوجه الإيراني لأنه يحول انتباه إيران عن الحدود مع روسيا⁽²⁷⁾
كانت روسيا تحاول استغلال كل فرصة ملائمة لمد حدودها مع إيران ليصل إلى نهر آراس، فضلاً عن التغلغل سياسيا واقتصادياً في إيران ، وقد شجعت روسيا إيران في حربها مع الدولة العثمانية عام 1821م وسارعت إلى استغلال الفرصة واحتلت قواتها جزءا من المنطقة الممتدة بين بريغان وبحيرة كوجة التي كانت تعتبرها ضمن ما التزمت إيران بالتنازل عنها بموجب معاهدة كلستان⁽²⁸⁾

ويبدو واضحاً أن روسيا سعت لدفع كل من إيران والدولة العثمانية للحرب بينهما، لأضعافهما، ومن ثم تحقيق أهدافها في الدولتين، وهذه السياسة كانت تتبعها روسيا طيلة القرن التاسع عشر الميلادي لأنها ترى من إيران والدولة العثمانية أعدائها المجاورين، وضرورة رسم خطط سياسية وعسكرية ملائمة تجاههما⁽²⁹⁾.

الشرارة التي أشعلت الحرب إضافة إلى ما ذكر آنفاً هو تعرض إحدى زوجات الشاه فتح علي إلى المضايقة والتحقيق من قبل الموظفين العثمانيين أثناء مرورها بالعراق متجهة إلى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج، وخلال رجوعها إلى إيران عبر الأراضي العراقية، وهذه المعاملة السيئة للموظفين العثمانيين لحرم الشاه أثار العائلة القاجارية ضد العثمانيين⁽³⁰⁾.

ثانياً: تطورات الصراع بين عامي 1821-1823:

بناءً للظروف الحرجة التي مر بها العراق، أخذ داوود باشا لمواجهة التحديات الإيرانية ويستعد للحرب بتقوية جيشه. وقد أعانته اسطنبول بتجهيزه بكميات من العتاد والمدافع ومختلف الأسلحة ومنها خمسة عشر مدفعاً وحمولة خمس مائة جمل من الذخائر برفقة مصلح الدين أغا أحد مستشاري السلطان⁽³¹⁾.

وبعد التشاور بين الوالي داوود وحاكم السليمانية محمود الباباني أرسل الكتخدا محمد أغا على رأس قوة عسكرية مع ثلاثين قطعة من المدفعية والمهمات الأخرى للإقامة بالقرب من القوات الإيرانية وإتباعها وتدير شؤون الدفاع وقد تحركت هذه القوة من بغداد في اليوم الثالث عشر من رمضان 1237هـ / أيلول - 1821م⁽³²⁾.

وصل جيش بغداد بقيادة محمد أغا الكهية إلى منطقة قرب السليمانية، وجرت معركة بين الجانبين أصيب فيها جيش الكهية بهزيمة شنعاء⁽³³⁾. ويؤكد المؤرخون المعاصرون للأحداث إن الهزيمة كانت مدبرة من قبل الكهية نفسه إذ كان قد اتفق سراً على ذلك مع الميرزا بعد أن وعده الميرزا بأن يعينه والياً على بغداد عند فتحها⁽³⁴⁾.

بعد هذه المعركة تقدم الجيش الإيراني نحو كركوك فقابله جمع من الأهليين وصمدوا بوجهه ودافعوا دفاع المستميت عن بلدتهم، ولما أعياه أمرها ولم تفد مع سكانها ترغيباته وترهيباته عسكر حولها، وأخيراً تركها واتجه نحو داقوق، وبعد إقامة عشرة أيام في تلك الأنحاء رحل إلى طوز خورماتو ثم إلى كفري فقرة تبه وأخيراً وصل إلى دلي عباس - المنصورية - وعسكر هناك، وكان هدفه من هذا التقدم احتلال بغداد حسب مشورة الكتخدا محمد أغا⁽³⁵⁾.

وقد اتخذ داوود باشا كل ما بوسعه لصد القوات الإيرانية ومنعها من التقدم، وفي الوقت نفسه كتب إلى اسطنبول يعلمها بالأمر ويطلب إسعافه بالإمدادات. ونهب الجيش الإيراني كل ما صادفه في طريقه من مدن وقرى ومنها قرى هيب وخالص وخريسان ودمر بساتينها وأشجارها. وقد

اتخذت الاحتياطات اللازمة في مدينة بغداد بصورة خاصة للمحافظة عليها، وجعل الوالي في كل رابية أو باب من أبوابها قوة من المشهورين بالإخلاص والتفاني والشجاعة والإقدام، ورتب حرساً على الأبواب من القوات الاحتياطية والإنكشارية⁽³⁶⁾

بالإضافة إلى سكان بغداد الذين ثاروا حمية وحماسة للذود عن الوطن وشكلوا منهم جماعات يتناوبون المحافظة والمناوبة والحراسة⁽³⁷⁾. كانت العشائر العربية الموالية لحكومة بغداد قد تقدمت منها فرقة بعد فرقة إلى خارج الأسوار كقوات استكشافية، وأخذت هذه الفرق تناوش الجيش الإيراني وتغير على سراياه المتقدمة وتلحق بها أضرار فادحة، وفي مقدمة هذه الفرق قبيلة شمر بقيادة صفوك الجربا التي أغارت على الجيش الإيراني وكبدته خسائر فادحة⁽³⁸⁾.

إن الامتحان الذي كان يمكن أن يكشف لنا مدى قوة داوود الدفاعية لم يقع، شاء الله (جله) أن لا تقع حرب بين قوات بغداد وقوات الميرزا، إذ جاءت الكوليرا لتنهى كل شيء فقد تفشت بين الجيش الإيراني وأخذت تفتك به، وأصيب به الميرزا نفسه. الأمر الذي دفعه إلى التشبث في إجراء مفاوضات للصلح، وتقدم الوساطة أحد المجتهدين وهو الشيخ موسى بن الشيخ جعفر آل كاشف الغطاء بتكليف من الميرزا. وقد تمكن من الحصول على موافقة داود باشا وتقدم للتفاوض من الجانب العراقي اثنين من المدرسين هما محمد أغا بن أبي دبس ومحمد أسعد أفندي النائب الكركوكلي. وبعد المشاورات عقد الصلح وتم الإتفاق على تعيين عبد الله باشا حاكماً على السليمانية ومحمد باشا بن خالد الباباني على كوي وحير، وأن يعيد الإيرانيون ما نهبوه من الخالص وينسحبون إلى بلادهم⁽³⁹⁾. وعلى حد تعبير بن سند البصري، المؤرخ المعاصر للأحداث، أن هذا الاتفاق ثقيلاً على داوود، ولا يخلو من الذل⁽⁴⁰⁾ وعندما كان محمد علي ميرزا مقيماً في دلي عباس - المنصورية - أصيب بمرض الكوليرا، وأخذ يشد عليه يوماً بعد يوم، وعند وصول الميرزا إلى المكان المسمى المرجانية قرب السعدية لفظ أنفاسه الأخيرة في تشرين الأول 1821م ونقل جثمانه إلى كرمنشاه⁽⁴¹⁾.

ساعد الحظ داود في رجوع الجيش الإيراني عن بغداد، إضافة إلى استعداداته لمجابهة الميرزا، وجيشه خاصة أنه لم يجد مساعدة حقيقة من رجال الدولة العثمانية⁽⁴²⁾.

إن الانسحاب الإيراني ووفاة الميرزا محمد علي لم يكونا لينهيا الأطماع في العراق، فقد خلف محمد علي ميرزا في حكم كرمنشاه ابنه محمد حسين ميرزا الذي سار على نهج أبيه التوسعي وهو أشد منه رغبة في الاستيلاء على بغداد وصارت تصرفاته باعثاً لقيام العراق بالتهيب والاستعداد في الوقت الذي كان القتال في جبهة كردستان الشمالية وارضروم، وقد تعرضت الأخيرة لهجوم عنيف من قبل قوات عباس ميرزا، وادى هذا الهجوم إلى أن يأمر الباب العالي ولادة ديار بكر بالتحرك

لمواجهة القوات الإيرانية ، كما أمر والي بغداد باتخاذ الإجراءات التي يتطلبها الموقف ، وأصدر أمره بالقبض على الكتخدا وإعدامه فوراً⁽⁴³⁾ .

عندما تسلم داود هذا الأمر في ربيع عام 1822م ، بعث الحاج طالب⁽⁴⁴⁾ ، وكان كهياه الجديد، على رأس عشرة آلاف جندي لغزو إيران ، بيد أن غزو هذه القوة لم تكد تجتاز الحدود حتى سير محمد حسين ميرزا حاكم كرمنشاه جيشاً يناهز أربعين ألف مقاتل إلى بغداد اخترق الحدود في عدة أماكن وتقدم في زحفه حتى شهربان⁽⁴⁵⁾ .

أخذت العشائر العربية تضايق الجيش الإيراني نحو شهربان ، فقد قطعت العشائر دورياتهم المستطلعة وأحرقت كل الحاصلات الزراعية التي في طريقهم .وحدث أن وقعت فرقة من قبيلة شمر ثمانمائة مقاتل بقيادة صفوك في مشرك القوات الإيرانية ، فاشتبكت معهم بالقتال وتمكنت من دحر قوة إيرانية كبيرة فكانت تلك براعة حذت حذوها القطعات العشائرية الأخرى وتفشت هذه المرة أيضاً الكوليرا بين الجند الإيراني فقفلوا راجعين ، ونهبوا ما وجدوه في طريقهم ، ثم اخترقوا الحدود إلى بلادهم ، وبذا انصرم أمر الاستيلاء الثاني وخاب الفأل فيه⁽⁴⁶⁾ .

أما ما يتعلق بالقتال في جهة كردستان الشمالية وارضروم ، فإن التقارير كانت تشير إلى استمرارية انتصار القوات الإيرانية ولكن تفشي وباء الكوليرا بين صفوفها شل حركتها وأضطر عباس ميرزا إلى الاتصال بمحمد أمين رؤوف باشا والي ارضروم وقائد القوات العثمانية هناك عارضاً عليه رغبته في إجراء مفاوضات صلح بين الجانبين . وقد وافق الباب العالي على ذلك واختيرت ارضروم مكاناً للمفاوضات بين الجانبين العثماني والإيراني، وتمخضت هذه المفاوضات عن عقد معاهدة صلح في 28 تموز عام 1823 عرفت باسم معاهدة أرضروم الأولى⁽⁴⁷⁾ .

ثالثاً: نصوص المعاهدة وتحليلها:

أخذ الجانبان العثماني والإيراني من المعاهدة المعقودة في 4 أيلول عام 1746 أساساً للمعاهدة الجديدة ، وكانت تلك المعاهدة قد تضمنت ثلاث مواد أكدت على ضرورة التقيد بما كان قد اتفق عليه في معاهدة عام 1639 التي وقعت في عهد السلطان مراد الرابع⁽⁴⁸⁾⁽⁴⁹⁾ .

تتكون المعاهدة من مقدمة وسبع مواد وخاتمة ، وقد جاء في مقدمتها عدم القيام بعمل من شأنه خلق الكراهية والبغضاء بين الدولتين . وتتعهد الحكومة الإيرانية اعتباراً من التوقيع على هذه المعاهدة أن تعيد إلى الدولة العثمانية جميع ما قد استولت عليه من قلاع وأراضي وقرى ومدن عائدة لها في مدة أقصاها ستين يوماً وتيمنناً بعقد المعاهدة، تتعهد كلتا الدولتان أن تطلق كل منها سراح رعايا الدولة الأخرى ممن قد وقع في يدها كأسرى، وتقوم كل دولة منهما بنفقات تسفير من لديها من الأسرى⁽⁵⁰⁾ .

وجاء في المادة الأولى أنه لا يجوز لأي من الدولتين أن تتدخل الواحدة في شؤون الأخرى الداخلية ، بصورة خاصة لا يجوز تدخل الدولة الإيرانية في شؤون الأكراد في العراق . وإذا ما عبرت إحدى عشائر الدولتين الحدود إلى الدولة الأخرى من خلال هجرتها الصيفية أو الشتوية فعلى باشا بغداد وممثل ولي العهد الإيراني أن يتفقا على الضرائب التي تفرض على هذه العشائر حتى لا يترتب على ذلك سوء تفاهم بين الدولتين⁽⁵¹⁾

ويبدو واضحاً أن هذه المادة لم تحسم أهم مشكلة بين البلدين ، وهي مسألة التدخل الإيراني في كردستان العراق ، وحركة العشائر الرعوية بين البلدين ، فأبقت الباب مفتوحاً لاندلاع المشاكل في المستقبل ، وهذا ما حصل .

ونصت المادة الثانية ، بأن يراعى الحجاج والزوار الإيرانيون كما يراعى سائر المسلمين في البلاد العثمانية وعدم استيفاء رسوم زائدة منهم . ويؤخذ من الزوار الذين يأتون حاملين معهم البضائع والأموال التجارية الضريبة الكمركية فقط ، وكذلك تعامل إيران التجار العثمانيين بالمعاملة نفسها ويدفع الرعايا والتجار الإيرانيون الضرائب نفسها التي يدفعها رعايا وتجار الدولة العثمانية وهي 4% من قيمة التجارة ، ويمنح التاجر تذكرة تثبت دفعه للضرائب القانونية المطلوبة منه⁽⁵²⁾ .

وهذه المسألة بقيت شائكة وأصبحت عذراً جاهزاً للتدخل الإيراني في العراق لأن مسألة حسمها لم تتم بسبب تصرفات الموظفين العثمانيين ، إضافة إلى تهويل الأحداث في الجانب الإيراني ، إضافة إلى تهويل الأحداث في الجانب الإيراني .

وتقضي المادة الثالثة مسؤولية الدولة العثمانية منع عشائر حيدر أتلو وسبيكي الكردية من النهب والتخريب عبر الحدود في إيران .

وتتضمن المادة الرابعة امتناع قبول الهاربين من أبناء الدولتين .

ونصت المادة الخامسة على إعادة أموال التجار الإيرانيين التي حجزت في أسطنبول والولايات العثمانية الأخرى إلى أصحابها .

ونظمت المادة السادسة طريقة حصول الوارث الإيراني على التركات التي يخلفها الإيرانيون المتوفون في البلاد العثمانية .

وبحثت المادة السابعة في أصول التمثيل الدبلوماسي ، وإيفاد السفراء إلى عاصمة الدولتين وتبديلهما كل ثلاث سنوات .

وقد انتهت المعاهدة بـ (الخاتمة) التي جاء فيها صرف النظر عن مطالبة تعويض الخسائر والمصاريف الحربية وغيرها ، وأسلوب مبادلة هذه المعاهدة والتشدد في التمسك بها وعدم فتح مجال لخصومات بين الدولتين ، وإزالة الخلافات بالتعاون مع سفراء الدولتين⁽⁵³⁾ .

لم تأت هذه المعاهدة بشيء جديد ، ووضعت في صورة خطوط عامة ، بينما الحدود العراقية الإيرانية في حاجة إلى نظرة جغرافية دقيقة من حيث طبيعة هذه الحدود ومناخها وأسلوب حياة العشائر الكردية النازلة هناك ، ومدى قوة الحكومة المركزية وتبعية تلك العشائر لها .
رابعا: النتائج الواقعية للمعاهدة :

لم تكن العقلية السياسية الإيرانية والعثمانية حتى عام 1823 قد أرتقت بعد لتضع معاهدة تفصيلية للحدود المشتركة. فكان من الطبيعي أن تعود الخلافات بين بغداد وكرمنشاه بشأن المشكلة الكردية ، وبسبب الحدود بين الدولتين. فلقد بقيت القوات الإيرانية تحتل لواء حلوان مع أن معاهدة 1823 تجعله تابعاً لبغداد ، وكانت زهاو وحدها تؤدي عشرة آلاف تومان للميرزا وهو مبلغ جسيم نسبياً على أن النزاع الذي دب في كردستان بين محمود باشا وعمه عبد الله باشا وما ترتب عليه من تدخل إيراني سافر حطم ركناً هاماً من هذه المعاهدة، وزاد المشكلة تعقيداً ظهور قوة راوندوز في ذلك الوقت وتوسعها على حساب البابانيين⁽⁵⁴⁾.

إن النتائج الواقعية لمعاهدة أرضروم الأولى لا تتعدى فترة الهدوء النسبي الذي عم علاقات البلدين لمدة عقدين من الزمن بعد عقد المعاهدة، وهذا الهدوء جاء نتيجة للضغط الروسي على إيران منذ مطلع العقد الثالث للقرن التاسع عشر الميلادي ، الذي تمثل بالتدخل في شؤون أذربيجان الإيرانية، ومن ثم احتلال مدن كانت تابعة لإيران بالقرب من بحر قزوين ، وبعد ذلك اندلاع الحرب الإيرانية الروسية الثانية بين عامي 1826 و 1828 وإفرازاتها التي وضعها معاهدة تركمانجاي⁽⁵⁵⁾ وتطبيقاتها العملية⁽⁵⁶⁾.

وتؤكد الوقائع التاريخية أن معظم المعاهدات الإيرانية العثمانية لم تطبق على أرض الواقع بصورة صحيحة نتيجة لإصرار إيران على التقدم نحو الغرب مستغلة الضعف الذي أنتاب الدولة العثمانية في مختلف مؤسساتها ومنها العسكرية ، ولتعويض خسائرها الفادحة أمام روسيا ، فسرعان ما اندلعت الحرب بين إيران والدولة العثمانية من جديد في منتصف العقد الخامس من القرن التاسع عشر الميلادي التي انتهت بمعاهدة أرضروم الثانية⁽⁵⁷⁾ عام 1847⁽⁵⁸⁾.

الخاتمة

إن العلاقات الإيرانية - العراقية ، طيلة العصر الحديث ، زاهرة بالأزمات الحادة وكثيراً ما تؤدي هذه الأزمات إلى حروب ، وهذا ما حصل في القرن التاسع عشر الميلادي . إذ أن الأزمة غالباً ما تكون لسبب بسيط ، ولكن هذا السبب يكون القشة التي أشعلت الحرب .

إن مسألة انتقال القبائل الرعوية بين العراق و إيران وعائديتها وسوء معاملة الزوار الإيرانيين في العراق والتدخل الإيراني في شؤون الأكراد في طليعة الأسباب لاندلاع أي حرب بين

الدولة القاجارية في إيران والدولة العثمانية في العراق ، ورغم عقد عدة معاهدات بين الجانبين لكنها لم تحسم الأمر ، ولم تخطط الحدود بصورة دقيقة ، فبقيت بؤرة الصراع متوترة .

حرب 1821-1823 بين ولاية كرمنشاه القاجارية وولاية بغداد العثمانية هي ليست أول حرب بين الجانبين ، ولا آخر حرب بينهما ، كان محمد علي ميرزا وولده محمد حسين ذا طمع شديد في العراق لأسباب عدة منها : خيرات العراق وانبساط أراضيه ، إضافة إلى ذلك البحث عن نصر يعوظم الهزائم المنكرة التي تلقوها أمام روسيا في حربهم الطويلة 1804 – 1813م وفقدانهم أراضي شاسعة في جهة الشمال .

كان داود باشا ذا عزم كبير في مجابهة الإيرانيين رغم ضعف إمكانياته العسكرية وعدم حصوله على دعم حقيقي من أسطنبول، يضاف إلى ذلك العناية الإلهية التي أدت دوراً كبيراً في حسم الحرب في جبتي العراق وأرضروم إذ أنتشر وباء الكوليرا بين جنود الإيرانيين وحصد الآلاف منهم، وهذا حسم الموقف لصالح الدولة العثمانية ، كما لا ننسى التحركات الروسية في شمال إيران مستغلة الحرب الإيرانية العثمانية ، وهذا أدى بعباس ميرزا أن يطلب الصلح ويعمل على مجابهة الجيش الروسي في مناطق بحر قزوين .

إن أهمية العراق عند الإيرانيين والعثمانيين والدول الأوروبية التي جاءت بعدهم ، كانت أهمية قصوى للميزات التي يمتلكها هذا البلد استراتيجياً واقتصادياً ، لذلك لم ينجو العراق من الاعتداءات الخارجية لفترة طويلة ، وكان تكالب الدول الاستعمارية على العراق يرجع إلى فترات تاريخية قديمة وهو مستمر إلى زمننا هذا .

الهوامش

1- فتح علي شاه : ثاني حكام الدولة القاجارية، حكم بين عامي 1797-1834، شهد عهده حربين كبيرتين مع روسيا خسرتها إيران ، وحرب أخرى مع الدولة العثمانية انتهت بمعاهدة أرضروم الأولى عام 1823، لديه زوجات عديدة وأولاد وأحفاد كثيرون ، لمزيد من المعلومات يراجع: شاهين مكاريوس ، تاريخ إيران ، القاهرة، دار الآفاق العربية ، 2003 ، ص 235 وما بعدها .

2- ستيفن همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، بيروت ، دار الكشف للطباعة والنشر والتوزيع ، 1949 ، ص 230

3- المصدر نفسه ، ص 230 .

4- سليمان القانوني: عاشر سلاطين الدولة العثمانية، حكم بين عامي 1520-1566، شهد عهده معارك طاحنة في أوروبا وحاصر فينا مرتين ، وفي الشرق إنتصر على الدولة الصفوية في معركة جالديران عام 1514، واحتلت قواته التي يقودها بنفسه بغداد عام 1534، يعد عهده أفضل عهود الدولة العثمانية، لمزيد من المعلومات يراجع: احمد عبد الرحيم مصطفى في أصول التاريخ العثماني ، بيروت ، دار الشروق ، 1982 ، ص 87، وما بعدها .

- 5- نادر شاه الافشاري : هو نادر قلي خان حكم إيران بين عامي 1737-1747 ، أنهى الدولة الغزنوية في الهند ، واجتاحت قواته العراق من شماله إلى جنوبه ، ويعد نادر شاه من أقوى الشخصيات الإيرانية في العصر الحديث ، لمزيد من المعلومات يراجع : شاهين مكاريوس ، المصدر السابق ، ص 197 وما بعدها .
- 6- عبد العزيز سليمان نوار ، داوود باشا والي بغداد ، القاهرة ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1967 ، ص 159 .
- 7- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق 1750-1831 ، بغداد ، منشورات وزارة الإعلام 1975 ، ص 215 .
- 8- عثمان بن سند البصري الوائلي ، مختصر مطالع السعود بطبيب أخبار الوالي داود ، أختصره أمين بن حسن الحلواني المدني ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، 1371هـ ، ص 115 .
- 9- محمد علي ميرزا ابن فتح علي شاه وحاكم ولاية كرمنشاه بين عامي 1805-1821 ، كان ذا طمع واسع ورغبة شديدة بالسيطرة على العراق ، وقاد عدة حملات عسكرية عليه ، لمزيد من المعلومات يراجع : ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص 229 .
- 10- داود باشا : ولد في جورجيا عام 1767 ، من المماليك الكولند ، تدرج في المناصب حتى استلامه ولاية بغداد عام 1817 وأستمر حكمه إلى عام 1831 ، يعد داود من الحكام الأقوياء وهو آخر الحكام المماليك في العراق شهد عهده أحداث داخلية وخارجية مهمة . لمزيد من المعلومات يراجع: عبد العزيز سليمان نوار المصدر السابق
- 11- عثمان بن سند البصري الوائلي ، المصدر السابق ، ص 115 .
- 12- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق ، ص 223 .
- 13- ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص 230 .
- 14- سليمان فائق بك ، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد ، ترجمة محمد نجيب ارمنازي ، بغداد ، مطبعة المعارف 1961 ، ص 52 .
- 15- محمود باشا ابن عبد الرحمن باشا تسلم حكم السليمانية بعد والده على اثر وفاته عام 1813 .
- 16- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق ، ص 226 .
- 17- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، 1969 ، ج 1 ، ص 235 .
- 18- ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص 231 .
- 19- محمد أمين زكي ، تاريخ السليمانية ، ترجمة : الملا جميل الملا أحمد الروز بياني ، بغداد ، 1951 ، ص 130 .
- 20- سليمان فائق بك ، تاريخ بغداد ، ترجمة موسى كاظم نورس ، بغداد ، مطبعة المعارف ، 1962 ، ص 65 .
- 21- عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص 161 .
- 22- عباس ميرزا : ولي عهد فتح علي شاه والإبن الثالث له ، ولد عام 1788 وتوفي عام 1833 ، ترك انطبعا جيدا لدى الرحالة الأجانب ، ويعتبره المؤرخون أعظم أمير قاجاري ، مركز حكمه أذربيجان شمال إيران ، يراجع : كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية عام 1985 ، ص 32 .

- 23- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق ، ص 231 .
- 24- رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس ، بيروت ، مطبعة كرم ، 1963 ، ص 239 .
- 25- معاهدة كلستان : عقدت بين روسيا وإيران بتاريخ 2 تشرين الأول عام 1813، وهي نتيجة للحرب القائمة بين الدولتين 1804 – 1813، وكانت بنود هذه المعاهدة كارثة على إيران وفتاحة النفوذ الروسي فيها ، يراجع : كمال مظهر أحمد ، المصدر السابق ، ص 9 وما بعدها .
- 26- عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص 162 .
- 27- جورج لشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، بغداد، 1964 ، ص 50
- 28- محمد عبدالله العزاوي، الصراع البريطاني – الروسي في فارس 1809-1839، مجلة الخليج العربي ، السنة 16 ، المجلد 20 ، العدد 1 ، 1988 ، ص 61 .
- 29- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق ص 231 .
- 30- رجاء حسين الخطاب، محاضرات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1986 ، مطبوعة بالرونق ، ص 143 .
- 31- رسول الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص 239 .
- 32- سليمان فائق بك ، تاريخ بغداد ، ص 67 .
- 33- علي الوردی ، المصدر السابق ، ص 246 .
- 34- رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص 298: عثمان ابن سند البصري الوائلي، المصدر السابق ، ص 144 .
- 35- رسول الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص 399 .
- 36- الإنكشارية: جيش من أبناء رعایا السلطان من المسيحيين وكان السلطان اورخان 1326- 1359 أول من جندهم، وأكتسب الإنكشارية أهمية في عهد السلطان مراد الثاني 1421- 1451 بعد اعتناقها الطريقة البكتاشية، أنهى السلطان محمود الثاني 1808 – 1839 الإنكشارية عام 1826م للتفاصيل يراجع: علاء موسى نورس، مدى مسؤولية الإنكشارية في تدهور الدولة العثمانية ، المجلة التاريخية المغربية ، 1992 .
- 37- رسول الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص 399 .
- 38- عثمان بن سند البصري الوائلي ، المصدر السابق ، ص 146
- 39- رسول الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص 300 .
- 40- عثمان بن سند البصري الوائلي ، المصدر السابق ، ص 146 .
- 41- رسول الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص 300 .
- 42- سليمان فائق بك ، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد ، ص 51 .
- 43- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق ، ص 240 .
- 44- الحاج طالب ، هو والد سليمان بك المؤرخ ، وقد كان من ممالك بويوك سليمان المعتقين ، وسليمان بك والد حكمت بك وخالد بك ومحمود شوكت باشا ومراد بك المعروفين في بغداد ، والحاج طالب مدفون في جامع يقع خلف البناية القديمة لمحافظة بغداد . نقلاً عن : ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق، ص 233

- 45- محمد أمين زكي ، المصدر السابق ، ص 147 .
- 46- ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص 234 .
- 47- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق ، ص 242 .
- 48- مراد الرابع : هو السابع عشر من سلاطين الدولة العثمانية ، حكم من 1623 إلى 1640 ، أعاد الحكم العثماني للعراق عام 1638 بعد طرد الصفويين منها ، يعد من السلاطين العثمانيين الأقوياء القلائل في فترة ما بعد سليمان القانوني ، يراجع : علي شاكرك علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638 – 1750 دراسة في أحواله السياسية ، الموصل ، 1985 ، ص 41 وما بعدها .
- 49- عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص 184 .
- 50- علاء موسى نورس ، حكم المماليك في العراق ، ص 234 .
- 51- المصدر نفسه ، ص 235 .
- 52- عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص 185 .
- 53- المصدر نفسه ، ص 185 .
- 54- شاكرك جابر الضابط ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران ، ص 41 .
- 55- معاهدة تركمانجاي : عقدت هذه المعاهدة بين إيران وروسيا في 22 شباط عام 1828 وكانت معاهدة مذلة لإيران خسرت فيها الحرب ونصت على أن يكون نهر آراس هو الحد الفاصل الجديد بين البلدين وبذلك تخلت إيران عن أراضيها غرب بحر قزوين ، عن المعاهدة يراجع : كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص 72
- 56- إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، إيران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، الموصل ، دار الكتب والطباعة ، 1992 ، ص 72 .
- 57- معاهدة ارضروم الثانية عقدت هذه المعاهدة بين إيران والدولة العثمانية بتاريخ 31 آيار عام 1747 وهي أهم معاهدات الحدود المعقودة بين البلدين واهم بنودها تبعية المحمرة ومناطقها لإيران ، والسليمانية وتوابعها للدولة العثمانية ، عن المعاهدة يراجع : شاكرك صابر الضابط ، المصدر السابق ص 41 وما بعدها .
- 58- مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، البصرة ، 1974 ، ص 70 وما بعدها .